

# مجلس الأمن



Distr.: General  
18 June 2001  
Arabic  
Original: English

## رسالة مؤرخة ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

يسعدني أن أرفق طيه تقييما لأعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة المملكة المتحدة للمجلس في شهر نيسان/أبريل ٢٠٠١. وقد أعد هذا التقييم تحت مسؤوليتي في أعقاب المشاورات التي أُجريت مع أعضاء مجلس الأمن، عملا بالذكرى ٤٥١/١٩٩٧ المؤرخة ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٧، وينبغي ألا يعتبر مثلا لآراء المجلس.

وسأكون ممتنا لو عملتم على تعميم هذه الرسالة والتقييم المرفق بها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) جيري بي غرينستوك

**مرفق الرسالة المؤرخة ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠١ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية**

**تقييم لأعمال مجلس الأمن**

**المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (نيسان/أبريل ٢٠٠١)**

**مقدمة**

نظر مجلس الأمن، برئاسة السير جيري بي غرينستوك، الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، في طائفة من المسائل في شهر نيسان/أبريل. وقد كرس المجلس قسطاً وافراً من وقته لمسائل تتعلق بأفريقيا ولكنه نظر أيضاً في طائفة واسعة النطاق من مسائل معينة أخرى. وخلال الشهر اعتمد المجلس ثلاثة قرارات وبياناً رئاسياً واحداً. وعقد ٦ جلسات علنية وجلسة خاصة واحدة واجتمع أعضاؤه ١٤ مرة في مشاورات غير رسمية. وعقدت أيضاً جلستان مع البلدان المساهمة بقواتها.

وفي إطار سعي رئاسة المملكة المتحدة إلى تحقيق قدر أكبر من الشفافية في المجلس، عقدت أكبر عدد مستطاع من المناقشات العلنية. وشمل ذلك عدداً من الجلسات التي اجتذب فيها تدابير لتحسين التفاعل في المناقشات. وخطّبت الرئاسة وسائل الإعلام بعد كل جلسة من المشاورات وأذن لها بأن تدلي بعده من البيانات إلى الصحافة (مرفقة). وقدّمت الرئاسة أيضاً إحاطات إعلامية لغير أعضاء المجلس بعد كل جلسة من المشاورات غير الرسمية. وأعدّ وفد المملكة المتحدة موقعاً على الشبكة العالمية تضمن نسخة منقحة من برنامج عمل المجلس وجميع البيانات التي أدخلها للصحافة.

**أفريقيا**

**جمهورية الكونغو الديمقراطية**

في ٤ نيسان/أبريل، استمع أعضاء المجلس إلى تقرير عن الاتصالات التي أجرتها في الآونة الأخيرة مجموعة من السفراء المقيمين في كينشاسا مع قائد جبهة تحرير الكونغو جان بيير بيتمبا. وقد حققت هذه الاتصالات قدرًا من النجاح فحصلت على موافقة جبهة تحرير الكونغو على التعاون مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأنفق على أن يقوم الرئيس بإطلاع الممثل الخاص للأمين العام، مورجين، والقائم بالأعمال الأوغندي على آراء أعضاء المجلس. وقدّمت الأمانة العامة، في ١٧ نيسان/أبريل، إحاطة إعلامية لأعضاء المجلس تتعلق بقيام التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية بإعاقبة انتشار

الوحدة المغربية في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في كيسنغياني. وصدر تقرير الأمين العام عن البعثة المؤرخ ١٢ نيسان/أبريل وقدمه الأمين العام المساعد السيد العنابي أثناء المعارضات غير الرسمية في ٢٠ نيسان/أبريل. وانصب النقاش على التحديات المقبلة، لا سيما في مجال نزع الأسلحة والتسریح وإعادة الإدماج ومسألة الإدارة المؤقتة في المناطق التي خلت بعد أن انسحب منها القوات الأجنبية.

### **بعثة مجلس الأمن إلى منطقة البحيرات الكبرى**

ناقشت أعضاء مجلس الأمن البعثة التي أوفدها المجلس إلى منطقة البحيرات الكبرى أثناء المعارضات التي جرت يومي ٤ و ١١ نيسان/أبريل. وفي ١١ نيسان/أبريل اتفق على أن يقود السفير ليفيت (فرنسا) البعثة وعلى أن تبدأ البعثة عملها في وقت قصير بعد الموعد النهائي لإعداد خطط نزع السلاح والتسریح وإعادة الإدماج والانسحاب وهو يوم ١٥ أيار/مايو وأن تقوم بزيارة عواصم جميع الأطراف في اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار.

### **غرب أفريقيا**

في ٥ نيسان/أبريل، أطلعت إدارة عمليات حفظ السلام أعضاء المجلس على آخر المستجدات بشأن الحالة في سيراليون. وقدم السيد تيتو (مدير الشؤون الأفريقية) إحاطة إعلامية للمجلس عن آخر عمليات الانتشار الأمامي التي قامت بها بعثة الأمم المتحدة في سيراليون في لونسار والخطط الرامية إلى التقدم صوب ماكيني وماجيوراكا. وأشار إلى أن الجبهة المتحدة الثورية ما زالت تماطل في التعاون، ومن الأمثلة على ذلك رفضها إزالة الحواجز المقاومة على الطرق.

وفي ١١ نيسان/أبريل، قدم الأمين العام المساعد، السيد فال، إحاطة إعلامية لأعضاء المجلس عن بعثة الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات التي قادها إلى غرب أفريقيا. وأشار إلى أن توصيات البعثة تتضمن ضرورة إعداد استراتيجية متكاملة وشاملة للمنطقة دون الإقليمية وتعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وتعزيز قدرات هذه الجماعة. وسيصدر تقرير البعثة خلال الأسبوع الذي يبدأ في يوم ٧ أيار/مايو وبعد ذلك سيسئل المجلس مناقشته لهذه المسائل.

وفي ١١ نيسان/أبريل أيضاً، قدم سفير سنغافورة، السيد محبوباني، رئيس لجنة الجزاءات المفروضة على ليبريا إحاطة إعلامية لأعضاء المجلس بشأن الزيارة التي سيقوم بها عما قريب إلى المنطقة بغية التعرف على الأحوال السائدة فيها. وتم الانفاق على أن أهدافه تكمن في دراسة تأثير نظام الجزاءات وتقييم نتائج الحظر المفروض على الأسلحة وما يكتشف تنفيذ نظام الجزاءات من صعاب وإعادة تأكيد المطالب الواردة في القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١).

لحكومة ليبيريا وما سيتمخض عن عدم امثالتها لها، بحلول ٧ أيار/مايو، من عواقب ولفت انتباه حكومة ليبيريا إلى قائمة أعضاء الجبهة المتحدة الثورية الواجب إبعادهم من ليبيريا. وجرى بعض النقاش بشأن الرسالة المؤرخة ٢٢ آذار/مارس الموجهة إلى الأمين العام من رئيس ليبيريا وبصفة خاصة الطلب المتعلق بإنشاء نظام للرصد والتحقق. وتم الاتفاق على أن ينظر في ذلك في مطلع شهر أيار/مايو في إطار مناقشة امثال ليبيريا الذي ينص عليه القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١).

وفي ١٩ نيسان/أبريل، قدمت نائبة الأمين العام، فريشت، إحاطة إعلامية لأعضاء المجلس عن الزيارة التي قامت بها في الآونة الأخيرة إلى سيراليون. وقدمت إفادات بشأن نشر بعثة الأمم المتحدة في سيراليون إلى لونسار وأشارت إلى آثاره الإيجابية المتمثلة في تشجيع السكان المدنيين على العودة إلى المنطقة وعلى الخدمات التي تقدمها المنظمات غير الحكومية. وأشارت إلى أنها أكدت، في اجتماعها بقيادة الجبهة المتحدة الثورية، على أنه يقع على عاتقهم أن يدللوا على نحو ملموس على التزامهم بتحقيق السلام وتنفيذ اتفاق أبوجا بوسائل من ضمنها إزالة ما تبقى من حواجز على الطرق (وقد تحقق ذلك في وقت لاحق) ولا تزال الاحتياجات الإنسانية ضخمة، لأسباب من أهمها تدفق اللاجئين العائدين والمشردين داخلياً. وأقرت نائبة الأمين العام بوجود حاجة لأن تقوم بعثة الأمم المتحدة في سيراليون بحملة إعلامية أكثر فعالية ونقلت إلى قيادة البعثة أن مجلس الأمن يتوقع منها أن تتخذ موقفاً صلباً وأن تمضي في أداء مهامها وفق الخطة التي وضعها الأمين العام في آخر تقرير له.

## أنغولا

صدر تقرير الأمين العام بشأن مكتب الأمم المتحدة في أنغولا في ١١ نيسان/أبريل. وتولى المستشار الخاص للأمين العام لأفريقيا، البروفسور إبراهيم غمبراري، تقديمها إلى المجلس في ٢٥ نيسان/أبريل. وأفاد المستشار الخاص إلى أنه سيزور أنغولا ابتداء من ٦ أيار/مايو لمواصلة المشاورات مع حكومة أنغولا ومع الجهات الأخرى ذات المصلحة بشأن السبل الكفيلة بتحريك عملية السلام من قبل الأمم المتحدة. وقدم وكيل الأمين العام، أوشيمبا (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية) أيضاً أحدث المعلومات عن الحالة الإنسانية، وشدد أعضاء المجلس على ضرورة مواصلة الضغوط على يونينا بطرق شتى منها الجزاءات، وتشجيع حكومة أنغولا، في الوقت نفسه، في ما تتخذه من خطوات لتحقيق السلام والمصالحة وتحسين نظام الحكم. ودعوا أيضاً إلى تيسير وصول المساعدات الإنسانية إلى اللاجئين والمشردين داخلياً.

وفي ١٩ نيسان/أبريل، قدم رئيس لجنة الجراءات المفروضة على أنغولا، سفير أيرلندا، ريتشارد ريان، إحاطة إعلامية لمجلس الأمن عن الزيارة التي قام بها إلى أنغولا وبلدان أخرى في المنطقة خلال شهر نيسان/أبريل. وأعرب أعضاء المجلس عن دعمهم للجهود التي يبذلها السفير ريان. ووافق المجلس على تمديد ولاية آلية الرصد لمدة ستة أشهر أخرى واعتمد القرار ١٣٤٨ (٢٠٠١) الذي يمدد الولاية حتى ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١.

#### **بوروندي**

قدمت الأمانة العامة إحاطة إعلامية لأعضاء المجلس في ١٢ نيسان/أبريل بشأن عملية السلام في بوروندي في أعقاب الاجتماع الذي عقده، في شهر آذار/مارس، لجنة التنفيذ والرصد. وقد تحقق بعض التقدم بيد أن التوتر ما فتئ يزداد بشأن القيادة الانتقالية. واستندت حدة الاقتتال في بوروندي وأدت إلى نتائج خطيرة في المجال الإنساني. وقدمت الأمانة العامة أيضاً إحاطة إعلامية بشأن الهجوم الذي تعرضت له في الآونة الأخيرة قافلة تابعة لبرنامج الأغذية العالمي أصيب خلاله أربعة أشخاص كانت إصابة أحدهم خطيرة. وأكد أعضاء المجلس دعمهم لدور الميسر الذي يضطلع به الرئيس السابق مانديلا وجهود قادة المنطقة وناشدوا الجهات الفاعلة الأخرى في المنطقة أن تصافح جهودها لتشريع الجماعات المسلحة في التفاوض وأدانوا الهجوم على قافلة برنامج الأغذية العالمي وحثوا جميع الأطراف على احترام القانون الدولي الإنساني.

#### **تقرير فريق الخبراء المعنى باستغلال الموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية**

قدم رئيس فريق الخبراء المعنى بالاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية وغيرها من أشكال الشروة في جمهورية الكونغو الديمقراطية إحاطة إعلامية إلى أعضاء المجلس بشأن تقرير الفريق المؤرخ ١٨ نيسان/أبريل. واتفق أعضاء المجلس على أن التقرير يسلط الأضواء على مسائل تثير قلقاً بالغاً وينبغي متابعتها والنظر في توصيات الفريق في النطاق الأوسع لعملية السلام. وتم التأكيد على ضرورة إجراء مناقشة مفتوحة حتى يتمكن من وردت أسئلتهم من الرد. وتم الاتفاق على أن يطلب إلى الفريق تقديم خطة عمل مستكملة فيما يتعلق بطلبهم تمديد الولاية لمدة ثلاثة أشهر وعلى عقد جلسة علنية للمجلس في أواخر شهر نيسان/أبريل أو مطلع أيار/مايو.

#### **إثيوبيا وإريتريا**

عقد مجلس الأمن جلسة علنية في ١٩ نيسان/أبريل قدم فيها وكيل الأمين العام، السيد غيهينو، إحاطة إعلامية بشأن الحالة في إثيوبيا وإريتريا. وركزت الإحاطة على إنشاء المنطقة الأمنية المؤقتة في ١٨ نيسان/أبريل وعلى عودة المشردين داخلياً. ورحب أعضاء

المجلس بما أحرز من تقدم حتى الآن في عملية السلام وأشادوا بجهود مثل الأمين العام، السيد ليغويلا، وبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا في هذا الصدد. وحث المجلس كلا الجانبين على السعي مع الأمين العام لإزالة العقبات الأخيرة التي تعرقل عمل لجنة الحدود والتعاون مع بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا تعاوناً تاماً، والسماح بعودة المشردين داخلياً إلى المناطق الواقعة في المنطقة الأمنية المؤقتة بشكل آمن.

### **الصحراء الغربية**

عقد أعضاء المجلس مشاورات بشأن تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٦ نيسان/أبريل لمناقشة التوصية المتعلقة بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية لمدة شهرين. وأعرب أعضاء المجلس عن دعمهم المستمر للمبعوث الخاص للأمين العام. وأبدوا انشغالهم بشأن الحالة الإنسانية وبووجه خاص بشأن أسرى الحرب واحتياجات اللاجئين. واعتمد المجلس القرار ١٣٤٩ (٢٠٠١) في ٢٧ نيسان/أبريل الذي مدد بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١.

### **آسيا**

#### **العراق**

أصدر الأمين العام في ٢ نيسان/أبريل تقريره عن الأنشطة التي تضطلع بها بعثة الأمم المتحدة للمراسلة في العراق والكويت. وقدمت الأمانة العامة إحاطة إعلامية لأعضاء المجلس في ٤ نيسان/أبريل. وأبرز التقرير أن الحالة على طول الحدود بين العراق والكويت ظلت هادئة وأن بعثة الأمم المتحدة للمراسلة في العراق والكويت ظلت تضطلع بالمهام الموكلة إليها بالتعاون مع السلطات الكويتية والعراقية. ووافق أعضاء المجلس على توصية الأمين العام باستمرار البعثة.

وفي ٢٠ نيسان/أبريل قدم منسق الأمين العام الرفيع المستوى بشأن الكويتيين المفقودين ومسائل الملكية، السفير يوري فورنوتسوف، إحاطة إعلامية شفوية لأعضاء المجلس. وأفاد السفير فورنوتسوف بأنه لم يحرز أي تقدم في تنفيذ مهمته.

### **تيمور الشرقية**

عقد المجلس جلسة علنية بشأن تيمور الشرقية في ٥ نيسان/أبريل قدم فيها الأمين العام المساعد، السيد العنابي، إحاطة إعلامية عن التقدم المحرز في تنفيذ ولاية إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في تيمور الشرقية والاستعدادات لاستقلال تيمور الشرقية والتخليط لأن يكون للأمم المتحدة وجود بعد الاستقلال.

## أفغانستان

تقدّمت الأمانة العامة بإحاطة إعلامية لأعضاء المجلس في ١٢ نيسان/أبريل عن الدعم الأجنبي للصراع في أفغانستان. واستندت الإحاطة إلى عدة تقارير سابقة من الأمين العام. وصدر التقرير الشهري الرابع للأمين العام في ١٩ نيسان/أبريل وناقشه أعضاء المجلس في ٢٦ نيسان/أبريل.

## البلقان

قدمت الأمانة العامة إحاطة إعلامية للمجلس في جلسة علنية عقدت في ٩ نيسان/أبريل. وانصبّت المناقشة على أهمية هيئة الظروف الالزامية والأعمال التحضيرية للانتخابات في إقليم كوسوفو بأكمله والأمن والتطرف. وفي ١٢ نيسان/أبريل، قدم الرئيس إحاطة إعلامية لأعضاء المجلس استند فيها على المعلومات التي قدمتها الأمانة العامة بشأن الحادث الذي وقع في ١١ نيسان/أبريل عندما أطلق أشخاص يظن أنهم متطرفين ينتمون إلى الإثنية الألبانية قرب حدود كوسوفو الشرقية النار على جندي روسي وأردوه قتيلا وأصابوا آخر بجراح. وأعرب الرئيس لوسائل الإعلام عن إدانة أعضاء المجلس دون لبس لهذا الحادث العنيف ولأي أعمال عنف تستهدف حفظة السلام. وفي ١٩ نيسان/أبريل قدمت الأمانة العامة إحاطة إعلامية لأعضاء المجلس عن هجوم استخدمت فيه سيارة مفخخة في بريستينا في ١٨ نيسان/أبريل وقتل من جرائه شخص واحد وأصيب أربعة آخرون بجراح. وبعد الجلسة، أعلن رئيس المجلس للصحافة أن أعضاء المجلس يدينون الهجوم الإرهابي الجبان الذي أعد عن قصد وكانت له دوافع إثنية واضحة. وخلال الشهر، وافق أعضاء المجلس من حيث المبدأ على إرسال بعثة إلى كوسوفو في شهر حزيران/يونيه.

## بريفلاكا

صدر تقرير الأمين العام في ١١ نيسان/أبريل وناقشه أعضاء المجلس في ٢٤ نيسان/أبريل. وبعد الجلسة، أعلن الرئيس للصحافة أن أعضاء المجلس يشجعون الأطراف على إحراز تقدم في وقت مبكر بشأن تدابير بناء الثقة ورحب باعتزام الأمين العام القيام مع الأطراف باستكشاف السبل الكفيلة بتحريك العملية السياسية.

## المُحكَمَتان الدُولِيَّات

اعتمد مجلس الأمن، في ٢٧ نيسان/أبريل، القرار ١٣٥٠ (٢٠٠١) الذي أحال فيه إلى الجمعية العامة، وفقاً للمادة ١٣ مكرراً (١) (د) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، الترشيحات لشغل وظائف القضاة المتخصصين في المحكمة التي تلقاها الأمين العام.

## مسائل أخرى المدنيون في الصراعات المسلحة

ناقشت أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن حماية المدنيين في الصراعات المسلحة وذلك في المشاورات غير الرسمية التي عقدت في ١٧ نيسان/أبريل وأعقبتها جلسة علنية عقدها مجلس الأمن في ٢٣ نيسان/أبريل. واستمع المجلس إلى إحاطة إعلامية من نائب الأمين العام والمفوض السامي لحقوق الإنسان والى مداخلة من وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ. وأعرب أعضاء المجلس وغير الأعضاء فيه عن اشغالهم بشأن تعليقات الأمين العام عن عدم تنفيذ توصياته السابقة وضرورة اتخاذ تدابير عملية لتحسين حماية المدنيين في الصراعات المسلحة. وخلص رئيس المجلس إلى أن المجلس ينبغي أن يقوم بمزيد من العمل.

### طائق العمل

أدخلت رئاسة المجلس التي تتولاها المملكة المتحدة، بالاتفاق مع أعضاء المجلس الآخرين، عدداً من التغييرات على طائق العمل التي يتبعها المجلس على النحو المبين في المذكرة المرفقة. وترمي هذه التغييرات إلى تحسين فعالية المجلس (تدبير الوقت على نحو أفضل على سبيل المثال) وتحقيق قدر أكبر من الشفافية. وناقشت أعضاء المجلس هذه التغييرات في نهاية الشهر وتم الاتفاق على أن تسعى الرئاسات المقبلة إلى استمرارها (وتطويرها حيثما أمكن ذلك).

### بيان صحفي صادر في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠١ كوسوفو

بدأتنا، في المشاورات غير الرسمية التي جرت صباح هذا اليوم، بالإشارة إلى مأساة إطلاق النار على جندي روسي في كوسوفو يوم أمس ١١ نيسان/أبريل ومقتله. وأراد المجلس أن يعبر، وهو قد عبر فعلاً، عن أسفه لوفد الاتحاد الروسي وأن يقدم إليه تعازيه وأدان أيضاً ارتكاب هذا العمل العنيف ضد حفظة السلام في كوسوفو وأبدى اهتمامه البالغ بإجراء متابعة بغرض التحقيق وباتخاذ تدابير ضد مرتكبيه. وقد أضفى هذا الحادث نغمة حزينة على بداية إحاطتنا الإعلامية صباح هذا اليوم.

### بوروندي

قدم إلينا السيد كيران بریندیر غاست، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، تقريراً وافياً عن التطورات الراهنة في بوروندي استند فيه أيضاً إلى ورقة إحاطة إعلامية وقائمة

شديدة الفائدة أعدتها الأمانة العامة لأعضاء مجلس الأمن. وقد كلفني المجلس بتبليغ عدد من النقاط لوسائل الإعلام في هذا الشأن.

يود المجلس أن يعرب بوضوح شديد عن دعمه لهمة التيسير التي لا يزال الرئيس السابق مانديلا يواصل الأضطلاع بها وللجهود التي يبذلها قادة المنطقة لدعم عملية التيسير تلك. وحيث أعضاء المجلس الأطراف الموقعة على اتفاق أروشا على مواصلة جهودهم الرامية إلى إجراء حوار يعبر عن روح اتفاق أروشا والامتناع عن القيام بأي عمل من شأنه أن يهدد ما أحرز من تقدم وأن يؤدي إلى تفاقم الحالة الميدانية التي لا تزال مبعث قلق كبير. وحثوا أيضا الجماعات المتمردة المسلحة التي لم توقع بعد على اتفاق أروشا على الكف عن اللجوء إلى العنف الذي لا يزال مستمرا في بوروندي والسعى إلى مواصلة الحوار الرامي إلى وقف أعمال القتال. وأعربوا عن دعمهم، بل تشجيعهم، قادة المنطقة والأطراف الموقعة لوزارة هذه الرسالة الموجهة إلى الجماعات المتمردة المسلحة لإلقاء أسلحتها والمشاركة في عملية الحوار. وتلك نقطة جانبية ذات أهمية من النداء الذي وجهناه إلى الأطراف الموقعة نفسها.

وأدان أعضاء المجلس أعمال العنف التي وقعت في الآونة الأخيرة في الميدان في بوروندي ومن بينها شن المجممات على العاملين في المجال الإنساني وعلى القوافل الإنسانية، وكان آخرها الهجوم الذي تعرضت له قافلة تابعة لبرنامج الأغذية العالمي. وحثوا الأطراف، وهو يدينون تلك المجممات، على احترام القانون الدولي الإنساني والسماح بوصول العاملين في المجال الإنساني إلى من هم بحاجة إلى مساعدتهم والامتناع، بطبيعة الحال، عن شن أية هجمات وحشية كتلك التي شهدناها قبل أيام.

## بيان صحفي صادر في ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠١

### الشرق الأوسط

استمع أعضاء المجلس إلى إحاطة إعلامية من الأمين العام المساعد، السيد العنابي، بشأن ما اعتبروه تصاعدا ينذر بالخطر عبر الخط الأزرق بين إسرائيل ولبنان الذي وضعه الأمم المتحدة. وأبدوا أيضا قلقهم العميق إزاء ما وقع في الآونة الأخيرة من أعمال العنف في قطاع غزة والمناطق المحيطة به. وأدان أعضاء المجلس، في معرض تأييدهم للبيان الذي أصدره الأمين العام في ١٦ نيسان/أبريل، تجدد دورة العنف التي زادت الحالة المتوترة أصلاً اشتعالاً في المنطقة. وحثوا جميع الأطراف على احترام الخط الأزرق والتحلي بأقصى قدر من ضبط النفس والامتناع عن القيام بأي عمل من شأنه أن يفاقم الحالة السائدة. وأكدوا أيضا على ضرورة احترام قراري المجلس ٤٢٥ و ١٣٣٧. وسيظل أعضاء المجلس يتبعون الحالة في المنطقة عن كثب. كان ذلك هو البيان الصحفي المتفق عليه والصادر باسم مجلس الأمن.

## جمهورية الكونغو الديمقراطية

أبدى المجلس تقديره الشديد لما بذله فريق الخبراء من جهد جهيد في إعداد هذا التقرير ولما أبدوه من صراحة في التعبير عن الآراء والواقع التي قدموها فيه وأشاد صراحة بما تخلّى به الفريق من شجاعة. وأبدى أعضاء المجلس بالإجماع رغبتهم في وضع حد للاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهناك حاجة إلى الاضطلاع بمزيد من الأعمال ومن المرجح أن يتم ذلك في جلسة علنية يعقدها المجلس ويتم تحديد موعد عقدها في تاريخ محدد إذ أنهم يرغبون في الاستماع إلى وجهات نظر الدول غير الأعضاء في المجلس المهتمين بهذه المسألة، وذلك في جلسة علنية يعقدها المجلس. وينبغي إذن الاضطلاع بأعمال للمتابعة وأعتقد أننا سنواصل العمل مع الفريق نفسه. وتلك بداية سلسلة من المناقشات داخل المجلس بطريقة غير رسمية وفي الجلسة العلنية أيضاً، ولذلك فمن المتوقع أن تكون هناك أعمال كثيرة في هذا الشأن على فترات زمنية. ولن تخلص إلى أية استنتاجات اليوم.

## بيان صحفي صادر في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠١

### كوسوفو

استمعنا إلى إحاطة إعلامية من الأمين العام المساعد، السيد العنابي، بشأن القصف بالقنابل في بريستينا، يوم أمس، الذي أودى بحياة رئيس مكتب الجوازات اليوغوسلافي في بريستينا وأدى إلى إصابة شخصين آخرين بجروح. ويرى أعضاء المجلس أن ذلك يمثل هجوماً تم التخطيط له عن عمد وبدافع إثنية واضحة على الصرب في كوسوفو، وأدانوا ما اعتبروه هجوماً إرهابياً جاناً وشددوا على ضرورة تقديم مرتكبه إلى العدالة في أسرع وقت. وناشدوا قادة كوسوفو أيضاً أن يدينوا هذا العمل الذي لا طائل من ورائه وأن يذلوا كل ما في وسعهم لمنع وقوع حوادث من هذا القبيل. وينبغي أن تطوى صفحة العنف الذي يمارسه المتطرفون. وكرر أعضاء المجلس دعوتهم جميع الأطراف إلى استئناف الحوار، وهم سيظلون يتبعون هذه المسألة عن كثب.

## جمهورية الكونغو الديمقراطية (٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠١)

استمع أعضاء المجلس إلى إحاطة من الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام في إطار متابعة تقرير الأمين العام الأخير عن جمهورية الكونغو الديمقراطية، ونحن في خضم مناقشة هامة بشأن استراتيجية الشاملة إزاء جمهورية الكونغو الديمقراطية التي ستفضي بالطبع إلى إيفادبعثة المقترحة إلى منطقة البحيرات الكبرى التي ستغادر نيويورك في ٦ أيار/مايو تقريراً.

ورحب الأعضاء بالتقدم المحرز حتى الآن في فض اشتباك القوات بموجب الاتفاques الموقعة بين الطرفين. وحدث مؤخراً تطورين إيجابيين يتمثلاً في المصاعب التي واجهتها مع جبهة تحرير الكونغو والسيد عباداً ومع التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية/غوما والسفراء الموفدين من كنساساً لعقد اجتماع أمس في غوما مع السيد أنوسومبا. ويتوقع أعضاء المجلس من جميع الأطراف أن يوفوا بالتزاماتهم بموجب اتفاques فض الاشتباك وأن يتعاونوا دون تحفظ مع بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في الدفع بهذه الخطط وكذا في عرض خطط واقعية بحلول ١٥ أيار/مايو لإنهاء عملية انسحاب القوات الأجنبية من جمهورية الكونغو الديمقراطية عملاً بالقرار ١٣٠٤ (٢٠٠٠). ويود أعضاء المجلس أيضاً أن تقدم خطط واقعية عن عملية التسريح ونزع السلاح والمصالحة وإعادة الإدماج وأدركوا أهميتها في سيراليون وفي سياقات أخرى. وسوف تكون حاسمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وثانياً يساور أيضاً أعضاء المجلس، قلق بالغ إزاء استمرار التقارير عن أعمال العنف البشعة، ولا سيما في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويشير تقرير الأمين العام إلى أعمال العنف هذه في بعض المناطق بوصفها أعمالاً تكاد تكتسي طابع الإبادة الجماعية، مما يذكرنا بأعمال العنف البشعة في الماضي. وفي القرار ١٣٤١ (٢٠٠١) دعا المجلس جميع الأطراف في اتفاق لوساكا إلى الكف عن دعم جماعات التمردين المسلمين المسؤولين أساساً عن استمرار أعمال العنف البشعة؛ وإلى وقف المساعدة ووضع خطط لوقف أنشطة جماعات التمردين المسلمين غير الموقعين على اتفاق لوساكا. وهذه أمور ستكتسي أهمية في المرحلة المقبلة والمجلس يتمسك بها ولا يحيط عنها. وستركز البعثة على هذين المحالين. ودعا الأمين العام المجلس إلى عقد ندوة اعتكافية في بوكانتيكوهيلز يومي ٤ و ٥ أيار/مايو لمناقشة موضوع البحيرات الكبرى. وسوف تستمر مناقشة السياسات.

### **الكويتيون ورعايا البلدان الثالثة (٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠١)**

وفيما يتعلق بمسألة الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة المفقودين استمع أعضاء المجلس إلى إحاطة وافية وجيدة قدمها المنسق العالمي المستوى السفير فوروتسوف. وهذا مجال يعرب فيه المجلس بالإجماع على تأييد عمل السفير فوروتسوف وضرورة مواصلة الجهود بشأنه؛ وعن بالغ قلقه إزاء حالة الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة الذين لا يزالون مفقودين؛ وعن أمله في إحراز بعض التقدم في هذه المسألة الإنسانية البحتة في وقت قريب. وهذا الجزء لا تربطه أي علاقة مباشرة مع الأجزاء الأخرى من قضية العراق المدرجة في جدول الأعمال. وكان هناك شعور بالقلق البالغ من عدم تسجيل أي تحرك من أي نوع منذ صدور التقرير الأخير للمنسق العالمي المستوى وأصبح كل شخص ابتداءً من السفير فوروتسوف فصاعداً على

اقتناعاً من ذلك الحين بأنه ينبغي الحصول على المزيد من المعلومات من الجانب العراقي. وأكد أعضاء المجلس على أهمية مواصلة الحوار بين جميع أطراف هذا الموضوع، بمشاركة لجنة الصليب الأحمر الدولية واللجنة الثلاثية وحثوا العراق على التعاون كاملاً مع السفير فورونتسوف ومع جميع الوكالات والهيئات الأخرى المعنية بالقضية. وأعرب أعضاء المجلس عن حرصهم الشديد على مواصلة مناقشة هذه المسألة في إطار اتصالات الدول الأعضاء والأمانة العامة مع العراق وعلى الانكباب عليها حتى يتم التوصل إلى تحقيق بعض النتائج بشأن مسألة استغرقت مناقشتها وقتاً طويلاً للغاية.

**بريفلاكا (٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠١)**

استمع أعضاء المجلس إلى إحاطة قدمها الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام عن بريفلاكا بكردستانية بشأن أنشطة بعثة مراقب الأمم المتحدة في بريفلاكا. ورحب أعضاء مجلس الأمن بحقيقةبقاء الوضع مستقراً وهادئاً وأعربوا عن استمرار دعمهم لكتيبة المراقبين العسكريين وبعثة مراقب الأمم المتحدة في بريفلاكا. وأعربوا عن قلقهم إزاء استمرار انتهاكات النظام الأمني التي طال أمدها في المنطقة الخاضعة لسيطرة الأمم المتحدة ودعوا إلى كفالة الحرية التامة غير المقيدة للبعثة. وأشار أعضاء المجلس إلى أنه لم يتم إحراز أي تقدم نحو التسوية السياسية وشجعوا الأطراف على القيام بالخطوات الأولى على طريق تنفيذ إجراءات بناء الثقة التي أحالتها إليهم الأمانة العامة بصورة غير رسمية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. ورجحوا بعزم الأمين العام على تقييم الوضع قبل نهاية الولاية الحالية للبعثة في ١٥ توز/ يوليه بغية بحث سبل تحريك العملية السياسية مع الأطراف.

**أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية (٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠١)**

استمع أعضاء المجلس إلى إحاطة مستفيضة جداً عن أنغولا من وكيل الأمين العام والمستشار الخاص للأمين العام، إبراهيم غامباري الذي يتبع تنفيذ المبادرة السياسية للأمين العام بشأن أنغولا، ومن وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية كترو أوشيمبا بشأن الحالة الإنسانية السائدة فيها.

وثلثة تأييد قوي جداً في مجلس الأمن لما يقوم به السيد غامباري نيابة عن الأمين العام للمضي قدماً بعملية حشد الدعم الدولي للمصالحة والحوار الداخلي في أنغولا. بموجب بروتوكولات لوساكا، وبدعم من حكومة أنغولا طبعاً. وتم تمدید ولاية مكتب الأمم المتحدة في أنغولا بموجب اتفاق اعتمدته المجلس الأسبوع الماضي لفترة ستة أشهر أخرى ويتناول الآن لتنفيذ هذه العملية وكذا تقديم الدعم لجهود المجتمع الدولي في المجال الإنساني في أنغولا. ولا تزال الحالة الإنسانية المتردية في أنغولا تؤلم أعضاء المجلس. فهناك أناس يقدمون

السياسة على احتياجات الشعب الأنغولي في إطار هذه العملية. وهذا ما يؤدي إلى حدوث الاضطرابات والتقلبات الجذرية وإلى انتشار البؤس البشري. وهناك حاجة إلى تكين المنظمات الدولية والعاملين في المجال الإنساني في أنغولا من الوصول إلى الواقع المتبناة وكذلك تسليم المعونة إلى نقاط تتجاوز النقاط التي بلغوها بالفعل. وفي هذا المضمار، يعاني الأطفال بوجه خاص إذ هناك على حد قول السيد أوشيمبا نقص كبير في تمويل المعونة الإنسانية في أنغولا. ويجب أن يستجيب المجتمع الدولي بوتيرة أسرع للنداءات التي تصدرها الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات لجمع الأموال. ويشعر أعضاء المجلس في الوقت ذاته أن حكومة أنغولا تسير في الاتجاه الصحيح نحو وضع عملية للمصالحة والعفو العام، والانتقال إلى تنظيم الانتخابات في أواخر عام ٢٠٠٢ ومتابعة عملية لوساكا فيما عدا ذلك. ويرى أعضاء المجلس أن يونيتا لا تستجيب لهذه العملية ولا يستجيب لها بصفة خاصة السيد سافمي. وقد أصبحت هذه العملية عملية أكثر افتاحاً فاجمال مفتوح لمشاركة جميع الأعضاء في قيادة يونيتا استجابة لهذه العملية ويود المجلس أن يحدث ذلك. وسيعود السيد غامباري إلى المجلس بعد عودته من زيارته في أيار/مايو وستستمر مناقشة هذه المسألة.

واستمع أيضاً أعضاء المجلس إلى إحاطة قدمها وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية عن جمهورية الكونغو الديمقراطية التي زارها في الأسبوع الثاني من نيسان/أبريل. ولاحظ أيضاً في هذه المنطقة تردي الأوضاع الإنسانية والنقص الكبير في التمويل: ولم يقدم حتى الآن سوى ١٣ في المائة من الموارد المقدرة. بمبلغ ٧٢ مليون دولار التي دعت الأمم المتحدة إلى تحصيصها لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ويرجى من حكومات الدول الأعضاء أن تنظر بصفة عاجلة في مسألة نقص التمويل هذه. ويجب على المانحين أن يقدموا تبرعات إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية وأنغولا. فهناك الكثير من العمل الذي لا يزال ينبغي القيام به.

#### **الصحراء الغربية (٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠١)**

أحيط أعضاء المجلس علماً بآخر التطورات بشأن الصحراء الغربية في ٢٦ نيسان/أبريل. وأعربوا عن تأييدهم التام للجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما الأمين العام وبعوته الشخصي، لإيجاد تسوية سلمية للنزاع. وينظرون الآن في توصية الأمين العام الداعية إلى تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية لفترة شهرين آخرين.

وأعرب جميع أعضاء المجلس حلال المناقشات التي جرت بشأن تقرير الأمين العام الأخير، في جملة أمور، عن قلقهم البالغ إزاء عدم إحراز أي تقدم في حل النزاع والدفع بالقضايا الإنسانية، لا سيما قضايا اللاجئين وأسرى الحرب والمفقودين. وناقشوا الحاجة إلى

توفير الأموال الكافية لتنفيذ برنامج مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتقديم المساعدة لللاجئين في المخيمات، ولا سيما لأكثراهم ضعفاً. كما اعتبر أعضاء المجلس التأثير في الإفراج عن أسرى الحرب أمراً غير مقبول. وحثوا الطرفين على تحرير جميع الأشخاص الذين لا يزالون معتقلين بسبب الصراع. وهذه المسألة ليست مرتبطة باعتبارات سياسية وينبغي إيجاد حل لها على وجه السرعة.

#### **أفغانستان (٢٦ نيسان/أبريل)**

يتوقع أعضاء المجلس استئناف القتال على نطاق واسع (رغم إعراب الجبهة المتحدة عن استعدادها لاستئناف الحوار في أي وقت). وهذا أمر يشير الاشتراك بالنظر إلى الأوضاع الإنسانية المتردية واستمرار تشريد الأشخاص. والسبيل الوحيد إلى التسوية الدائمة هي التسوية السياسية التي تتم بواسطة المفاوضات السلمية. ولا يزال المجلس يشعر بأسى آيات الاحترام للجهود السلمية للأمين العام ولمثله الشخصي فرانسيس كيفندريل ولغيره من الأشخاص.

ودعا أعضاء المجلس جميع الدول إلى الالتزام بأحكام القرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٣٣٣ (٢٠٠٠).

وأشار الأعضاء إلى أن نزوح الأشخاص لا يزال مستمراً ومن المرجح أن يزداد أكثر. ودعوا جميع الدول إلى تقديم تبرعاتها على وجه السرعة لصندوق النداء الموحد وأعربوا عن تأييدهم لاعتماد نهج مزدوج وضعته الأمم المتحدة وباقستان لحل مشكلة اللاجئين. وأشاروا إلى أنه ينبغي القيام بالمزيد من العمل داخل المجلس والأمانة العامة لوضع استراتيجية شاملة.

#### **جمهورية الكونغو الديمقراطية (٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠١)**

استمع أعضاء المجلس إلى إحاطة عن موت ستة موظفين من لجنة الصليب الأحمر الدولية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد وقف أعضاء المجلس قبل قليل دقيقة صمت في القاعة الرئيسية ترحماً على أرواح الأشخاص الذين فقدوا حياهم. وطلب أعضاء المجلس من الرئيس أن يؤكّد علينا أنه يدين عمليات القتل هذه إدانة شديدة. ولم يعرف بعد من قام بما والتحقيق جار بشأنها. بيد أن الذين قتلوا شر قتلة هم عاملون إنسانيون شجعان كانوا يؤدون مهامهم. والسبب غير معروف حتى الآن. وهذا يؤدي إلى شعور المجلس بالقلق ليس فقط بشأن سلامة العاملين في الميدان الإنساني والعاملين التابعين للأمم المتحدة والعاملين الدوليين فحسب، بل بشأن عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية أيضاً، إذا كان هذا هو رد الفعل حينما يضطّل العاملون الدوليون بأنشطتهم الدولية لمساعدة الناس في ذلك

البلد. ويود أعضاء مجلس الأمن أن يؤكدوا أن على كل من لديه أي سلطة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أن يعمل على الحيلولة دون وقوع المزيد من الأحداث. ويجب على كل من لديه سلطة عسكرية أو تنفيذية أن يعمل على الحيلولة دون وقوع هذه الأحداث لأنه قد وقعت منها أمثلة عديدة في الفترة الأخيرة. وأشار أعضاء المجلس بحكومات وشعوب كولومبيا وسويسرا وجمهورية الكونغو الديمقراطية لإدانتها عمليات القتل تلك.

### **جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة (٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠١)**

يدين أعضاء مجلس الأمن بشدة الهجوم الوحشي والجبان الذي استهدف يوم السبت ٢٨ نيسان/أبريل أفراد عسكريين مقدونيّين وأسفر عن ثمانية قتلى وستة مصابين. ويدينون جميع أعمال العنف التي ارتكبها متطرفون مسلحون من أصل ألباني في شمال جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية، وهو ما يشكل تحدّياً لاستقرار هذا البلد واستقرار المنطقة برمتها. ويدعون إلى وضع حد على الفور لهذه الأعمال وتنفيذ القرار ١٣٤٥ (٢٠٠١) تنفيذاً كاملاً. وليس هناك أي مجال لجميع أولئك الذين يستخدمون العنف، ويعتقدون التطرف، ويلجأون إلى الإرهاب، ويخلقون التوتر، ويتحدون الشرعية الدولية ويسعون إلى عرقلة عملية إرساء دعائم الديمقراطية وتحقيق المصالحة.

ويثني أعضاء مجلس الأمن على حكومة جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة لما أبدته من ضبط النفس تجاه الاستفزازات التي لاقتها مؤخراً من مجموعات تعمل ضد مصالح المجتمع ككل. كما يشيدون بالخطوات التي اتخذتها الحكومة لتعزيز دعائم الديمقراطية المتعددة الأعراق وتعزيز الوئام بين طوائفها ويشجعون رعايا جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وقادها السياسيين على مواصلة فتح سبيل الحوار.

ويرحبون بالبيانات التي أدلى بها الزعماء السياسيون المقدونيون من الأصل الألباني والبيان الذي أدى به رئيس وزراء ألبانيا، إير ميتا، الذي يدين فيه هذا الهجوم، وكرروا الدعوة الموجهة في القرار ١٣٤٥ (٢٠٠١) إلى جميع زعماء الطوائف الزعماء والسياسيين في المنطقة لإدانة الهجمات ذات البواعث العرقية علانية وتعزيز التسامح بين الأعراق.

### **أساليب عمل مجلس الأمن**

١ - ستحاول المملكة المتحدة خلال توليها الرئاسة في شهر نيسان/أبريل ٢٠٠١ تطبيق المبادئ التوجيهية التالية:

- ستبدأ جميع الجلسات في الوقت المحدد لها. ومن المقرر عقد المشاورات غير الرسمية في الساعة ١٠/٣٠ (وفي الساعة ١٥/٣٠ إذا اقتضت الضرورة ذلك) ولن تتأخر بأكثر

من خمس دقائق ولو لم تحضر جميع الوفود (باستثناء المفاوضات بشأن مشاريع مقررات المجلس التي يجب أن تحضر فيها جميع الوفود)؛

- لا بد من تنظيم جدول الأعمال تنظيمًا فعالاً لاستثمار الوقت خير استثمار. ويشير الجدول الزمني للمشاورات غير الرسمية إلى موعد مناقشة كل موضوع على حدة. ويطلب الرئيس إلى جميع الزملاء إبداء التعاون للمضي قدماً في مناقشة البنود. ويطلب إليهم على وجه الخصوص تحري الإيجاز قدر الإمكان وعدم الحديث بغرض الحديث فقط والتركيز على القضايا العملية في مداخلاتهم؛
- تنتهي الجلسة الصباحية للمشاورات غير الرسمية قبل الساعة ١٣/١٥؛
- ينبغي مناقشة البيانات الصحفية مناقشة خفيفة ولا ينبغي أن تتضمن أكثر من ثلاثة أو أربع نقاط موجزة إلا إذا كان المجلس يود تقديم عرض موضوعي تفصيلي؛
- ستسعى الرئاسة إلى إدارة المناقشات خلال المشاورات غير الرسمية بأسلوب تفاعلي قدر الإمكان؛
- حرصاً على كفالة الشفافية، سيقدم أكبر عدد ممكن من الإحاطات الإعلامية، إن لم تكن هناك حساسيات سياسية، في الجلسات الرسمية المعقدة في قاعة مجلس الأمن. أما فيما يتعلق بالبنود الروتينية، قد يكون من المستصوب تبسيط الأسلوب الذي تعتمده الرئاسة لإدارة الجلسات الرسمية؛
- سيتولى الرئيس عموماً تلاوة مشاريع جداول أعمال الجلسات الرسمية ولن تعمم كتابة ، لا سيما البنود الحالية التي لا تثير الجدل؛
- ستكون فترة التوقف بين المشاورات غير الرسمية والجلسات الرسمية لاتخاذ القرارات/البيانات الرئاسية قصيرة قدر الإمكان؛
- إذا ما صوت جميع الأعضاء الـ ١٥ لصالح المشروع المعروض للتصويت أمام المجلس، لا يسأل الرئيس إن كان هناك معارضون أو متنعون.
- ٢ - يجب على أعضاء المجلس إبداء تعاونهم بأقصى قدر ممكن. ولا شيء في هذه الاقتراحات يخل بحق أعضاء المجلس فيأخذ ما يحتاجونه من الوقت للوفاء بمسؤولياتهم.